

**Approaches to the Survival of Authoritarian Regimes:
An Analytical Review of Contemporary Literature**

Rabha Mohammed Saif El-Din Allam* 

Amal Kamel Hamada  **

Receipt date: 28/4/2025

Accepted date: 31/8/2025

Publication date: 1/12/2025

<https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi70.851>



Copyrights: © 2025 by the authors.

The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC BY) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This research provides an analytical review of the general trends in the literature on authoritarian regimes in the field of political science, aiming to address the central question: How are authoritarian regimes studied, and on what analytical elements are these studies based? The study adopts a descriptive-analytical approach to examine and assess the relevant literature, with the aim of uncovering how it has explained the persistence and continuity of these regimes despite facing internal and external challenges.

The research proposes a classification of this literature into three main approaches. The first group focuses on defining authoritarian regimes and identifying their types, emphasizing the conceptual and typological dimensions. The second group pays greater attention to survival strategies, whether through examining interactions within authoritarian institutions—such as elite cohesion and resource distribution—or through analyzing the impact of external factors that either sustain or weaken these regimes. By contrast, the third group adopts a broader framework, combining multiple elements of analysis and linking survival strategies to the institutional and political transformations that these regimes undergo.

The study concludes that this third approach represents the most comprehensive and effective framework for explaining both the persistence and transformation of authoritarian regimes, as it highlights the interconnections among different elements of analysis and reveals the dynamics of continuity and change simultaneously.

Keywords: Authoritarianism, Authoritarian regimes, Survival, Repression, Elite.

*Ph.D.Candidate/ Egypt/ Cairo University/ Faculty of Economics and Political Sciences, Political Sciences Department.  Rabha_allam@aucegypt.edu

** Asst.Prof.Dr./ Egypt/ Cairo University/ Faculty of Economics and Political Sciences, Political Sciences Department.  amalhamada@feps.edu.eg

Corresponding author: Rabha Mohammed Saif El-Din Allam; email: Rabha_allam@aucegypt.edu

مقاربات بقاء النظم السلطوية: مراجعة تحليلية في الأدبيات المعاصرة

امل كامل حمادة**

رابحة محمد سيف الدين علام*

الملخص:

يقدم هذا البحث مراجعة تحليلية للاتجاهات العامة في الأدبيات التي تناولت النظم السلطوية في حقل العلوم السياسية، وذلك في إطار محاولة للإجابة عن السؤال المركزي: كيف تُدرس النظم السلطوية وما هي العناصر التحليلية التي تستند إليها هذه الدراسات؟ وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي-التحليلي في قراءة واستعراض الأدبيات ذات الصلة، بهدف الكشف عن الكيفية التي فسرت بها استمرارية هذه النظم وبقائها رغم ما تواجهه من تحديات داخلية وخارجية.

يقترح البحث تصنيفاً لهذه الأدبيات في ثلاث مقاربات أساسية؛ فالمجموعة الأولى انشغلت بتعريف النظم السلطوية وتحديد أنماطها، مركزة على الجانب المفاهيمي والتصنيفي. أما المجموعة الثانية فقد أولت اهتماماً باستراتيجيات البقاء، سواء من خلال دراسة التفاعلات داخل المؤسسات السلطوية مثل تماسك النخب وآليات توزيع الموارد، أو عبر تحليل أثر العوامل الخارجية الداعمة أو المهددة لهذه النظم. في المقابل، برزت المجموعة الثالثة في إطار أوسع، إذ جمعت بين عناصر تحليل متعددة وربطت استراتيجيات البقاء بالتحويلات المؤسسية والسياسية التي تشهدها هذه النظم.

وتخلص الدراسة إلى أن هذه المقاربة الثالثة تمثل الإطار الأكثر قدرة وفاعلية على تفسير بقاء النظم السلطوية وتحولاتها، لأنها تكشف عن التداخل بين مختلف عناصر التحليل وتبرز ديناميات الاستمرار والتغيير في آن واحد.

الكلمات المفتاحية: سلطويات، نظم سلطوية، بقاء، قمع، نخبة.

* باحثة في مرحلة الدكتوراة/ جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية.

** أستاذ مساعد دكتور/ جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية.

المقدمة:

يثير استمرار النظم السلطوية ونجاحها في البقاء في الحكم اهتمام الباحثين في العلوم السياسية، فيتطرقون إلى دراسة ماهية هذه النظم وأسباب تماسكها وأدوات تكريس سلطتها وآليات بقائها والتفاعلات الحاصلة داخل مؤسساتها. ولكن تبقى هذه الدراسات - على تشعبها وتنوعها - تقتقد إلى تأطير معرفي يساعد في فهم أدوارها وحدود قدرتها على تفسير بقاء ومآلات النظم السلطوية.

يتم دراسة النظم السلطوية لأكثر من غاية في حقل العلوم السياسية، فيُدرس مثلاً مواطن اختلافها عن النظم الديمقراطية. فيكون التركيز على تعريف النظم السلطوية - ليس بالخصائص التي تميزها بذاتها - ولكن بما يجعلها مختلفة عن النظم الديمقراطية. ولكن رغم الانتشار الكبير لهذه الدراسات فإنها لا تكفي وحدها لاستكشاف خصائص النظم السلطوية، لأنها تقتض بشكل خاطئ أن السلطويات ستؤول حتماً إلى ديمقراطيات وهو أمر غير حتمي في كل الأحوال. فالنظم السلطوية قد تتحول من سلطوية إلى أخرى وليس فقط من سلطوية إلى ديمقراطية. ونجد دراسات أخرى تركز على تصنيف السلطويات وفق هذا التعريف وبالتالي تخلص من دراسة ملامح النظم السلطوية إلى تصنيفها إلى أنواع بحسب شكل مؤسساتها أو بحسب أسلوب تكوينها.

وتركز أدبيات أخرى على التفاعلات داخل النظم السلطوية بين مختلف مؤسساتها بهدف ترسيخ النفوذ أو البقاء في الحكم والنجاة من التهديد. ومنها ما يركز على التفاعلات بين الحاكم السلطوي ومحكوميه من جهة أو بينه وبين نخبته المقربة أو تلك المعارضة له من جهة أخرى. وتتصدى لتحليل آليات بقاء النظم السلطوية مثل العنف والقمع لمواجهة تهديد بقاء النظام أو استحداث مؤسسات متشعبة لاستقطاب الموالين وإعادة بناء شرعية للحكم السلطوي. وتركز أغلب الدراسات على أحد أبعاد النظم السلطوية سواء كان ذلك التعريف والتصنيف أو استراتيجيات البقاء كأدوات القمع أو الاستمالة المستخدمة لبقائها وتفاعلات مؤسسات الحكم لتحقيق هذه الغايات.

الفرضية الأساسية التي تحكم مراجعة هذه الأدبيات هي أن هناك علاقة طردية بين تعددية عناصر تحليل النظم السلطوية وبين القدرة التفسيرية لهذا التحليل في فهم أدوات بقاء السلطويات ومآلاتها. فكلما كانت المقاربة التحليلية تعتمد على عدد أكبر من عناصر التحليل كالتعريف والتصنيف واستراتيجيات البقاء وتفاعلات المؤسسات وربطها بمآل هذه النظم فإنها ستكون قادرة بشكل أكبر على تفسير أسباب نجاح النظم السلطوية في البقاء. فالأمر لا يتعلق فقط بمقاربة النظام السلطوي بتحليل طبيعته عبر محاولة تعريفه وتصنيفه وإنما يجب أن تمتد أيضاً لتحليل تفاعلاته. ولكن عند هذه النقطة تبدو التفاعلات ساكنة وغير ديناميكية، مما يضيف الحاجة إلى التطرق أيضاً إلى مآل النظم السلطوية وكيف تؤثر أدوات البقاء المختارة على تحديد مصيرها فيما بعد. يغطي هذا البحث مراجعة في المقاربات النظرية التي تناولت النظم السلطوية، بهدف الوقوف على إجابة للأسئلة التالية: كيف تدرس النظم السلطوية في العلوم السياسية؟ وما الذي قدمته هذه المقاربات لفهم تعريفات وتصنيفات ومكونات النظام السلطوي من مؤسسات وأدوات للبقاء؟ وكيف تؤثر أدوات بقاء النظام السلطوي على مآلاته؟ وما العوامل التي تعزز هذه المآلات سواء إلى تحول ديمقراطي أو إلى تكوين نظام سلطوي آخر؟

المنهجية:

ولأجل هذه الغاية جمعت الباحثة عدداً من الأدبيات المعاصرة التي تطرقت للنظم السلطوية ومحصت محتواها وصنفتها بحسب المقاربة التي تنتهجها لرسم ملامح النظام السلطوي. حيث يستند البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحديد العلاقة بين المتغيرات وتحديد الاتجاهات العامة بغرض اكتشاف حدود القدرة التفسيرية في أدبيات النظم السياسية وبالأخص النظم السلطوية. فالهدف الأساسي من جمع هذه الأدبيات لقراءتها وتحليلها هو محاولة تأطير معرفي لفهم أسباب نجاح النظم السلطوية في الاستمرار والتكيف رغم ما قد يواجهها من تحديات بالغة. ولذا لم تكن الدراسات التي تعتمد فقط على تعريف وتصنيف النظم السلطوية كافية لفهم نجاح النظم السلطوية في البقاء، فتم التوسع في ضم دراسات أخرى تركز على التفاعلات الداخلية للنظم السلطوية

وأدوات البقاء المستخدمة سواء بالقمع أو الاستمالة. وصولاً إلى الأدبيات التي تحلل مآلات النظم السلطوية وتصنفها تبعاً لأدوات البقاء التي استخدمتها هذه النظم.

أولاً: النظم السلطوية من حيث التعريف والتصنيف

في تعريف مفهوم النظم السلطوية، نجد أن الجزء الأكبر من هذه التعريفات يركز على المفهوم باعتباره نقيضاً للديمقراطية أو أنه ببساطة غياب العناصر الأساسية التي تستند عليها الديمقراطية. غير أن التصدي لمفهوم النظم السلطوية نفسه وشرحه وتفسيره بشكل منفصل عن رسم العلاقة بينه وبين الديمقراطية - سواء اقتراباً أو ابتعاداً - يعتبر أقل تداولاً في تعريفات السلطوية ولا يزال يخضع لعملية البناء والتأصيل المفاهيمي.

1- تعريف النظم السلطوية كنقيض للديمقراطية:

يعتبر ليدين أن محاولة التصدي لتعريف النظم السلطوية قد مرت بعدة مراحل، الأولى هي المرحلة الكلاسيكية الذي يمثلها أرسطو وقد قسّم الحكم إلى صنفين، صالح ومنحرف، وبين أوجه الاختلاف في شكل نظام الحكم من حكم يقوم عليه فرد واحد أو مجموعة قليلة من الأفراد أو مجموعة كبيرة من الأفراد. ثم تطورت تعريفات وتصنيفات أنظمة الحكم فيما بعد، إذ تم نزع التحليل القيمي من هذه التعريفات وأصبح التصنيف ينقسم إلى نظم ديمقراطية ونظم غير ديمقراطية. ولذا نجد أنه من الشائع جداً أن يتم تعريف النظم السلطوية باعتبارها نقيض للديمقراطية، ويكون تعريف المفهوم مرتبطاً بشرح إلى أي مدى قد يقترب هذا النظام أو يبتعد عن الديمقراطية (Liden 2014, 52).

في هذا الإطار، تُعرف غاندي (Ghandhi 2008, 7) النظام السلطوي باعتباره: "النظام السياسي الذي يصل فيه الحكام للحكم عبر وسيلة أخرى غير الانتخابات التنافسية"، تعريف آخر أضافه كارفونين (Karvonen 2008) للنظم السلطوية باعتبارها النظم التي: "تفتقد إلى التعددية السياسية والتي تغيب فيها الحريات المدنية والتي يخضع فيها المجتمع المدني وتحركات المواطنين للرقابة اللصيقة"، ويكمل هذا التعريف تعريف آخر لـ دايموند (Diamond 2002, 24) يرى أن النظم السلطوية: "هي التي تعمل مؤسساتها وتمارس سلطاتها طبقاً لمصالح النظام الحاكم وليس وفقاً للقوانين القائمة أو للدستور".

2- تعريف النظم السلطوية ببيان خصائصها:

تركز مجموعة أخرى من الأدبيات على تعريف النظم السلطوية بشكل إيجابي، أي بشرح ماهية هذه النظم وكيف تنظم مؤسساتها وكيف ترسم سياساتها وبالتبعية كيف تحافظ على استمرارها وتتكيف تبعاً للضغوط أو الاضطرابات المستجدة التي تطرأ عليها. ومن ذلك مثلاً تعريف لينز (Linz 2000, 159) للنظم السلطوية بإعتبارها: "هي النظم السياسية غير المسؤولة - غير المساءلة- ذات التعددية السياسية المحدودة، التي لا تتمتع بأيديولوجيا مفصلة ولكنها تتمتع بعقلية معينة، والتي لا تستوجب انخراطاً تعبويّاً كبيراً للجمهور إلا في مرحلة معينة من تطورها، والتي تتضمن زعيماً أو مجموعة صغيرة من الحكام الذين يمارسون سلطة لا محدودة وبشكل متوقع الي حدٍ ما".

أما تعريف جيديس ورايت وفرانتس (Geddes, Wright, and Frantz 2014, 314) للنظام السلطوي فهو: "النظام الذي تحكمه قواعد لتتصيب القادة من ضمن مجموعة معينة ويتم إملاء خيارات السياسات فيه وفق مصالح هذه المجموعة" ويعتبرون أن القواعد الفعلية هي التي يعتد بها في تصنيف النظم السلطوية، بصرف النظر عن القواعد الشكلية التي قد يدعيها هذا النظام مثل الانتخابات أو المؤسسات الشكلية. أما المجموعة المحظية أو النخبة فقد تكون الجيش أو الحزب الحاكم أو العائلة المالكة أو حتى مجموعة إثنية/عرقية معينة أو ربما شخص حاكم فرد يشخص السلطة ويحوزها.

ناقش مرسى عبد الرزاق (2020, 42) أطروحة النظم السلطوية كأطار تفسيري لأنماط الحكم في الدول الإفريقية، حيث عمد في دراسته على تعريف وتصنيف النظم السلطوية ثم طابق حالها مع حال الدولة الإفريقية في مرحلة مابعد الاستقلال. يعرف عبد الرزاق النظام السلطوي بأهم خصائصه وهو: قوة المركزية على حساب التعددية السياسية وغياب الحريات الفردية لصالح هيمنة الدولة وغياب المساءلة الدستورية للحكام وضعف حكم القانون في ظل حكم الفرد المعتمد على شرعية تقليدية.

وخلص من هذا التعريف إلى اعتبار أن أنماط الحكم الإفريقية متسمة بالسلطوية ولكنها لم تطور بالضرورة مؤسسات فاعلة لبقاء الحكم السلطوي باعتباره حكماً فردياً مركزياً،

فكانت أقرب إلى اختراع نمط جديد للحكم يُسميه الأفروقرراطية. ويتميز هذا النظام بالفشل في الإدارة التعددية لللاثنيات والقبائل ويعبر عن إثنية واحدة مهيمنة وينعكس فشله الاقتصادي في انخفاض مؤشرات التنمية وفشله السياسي في عدم الاستقرار.

أما كيف تتطرق الأدبيات لمفهوم بقاء النظام السلطوي، فيرى ديفيد إيستون (Easton 1965, 87) أنه: "جملة الإجراءات والآليات التي يتخذها النظام من أجل النجاة من الضغوط التي تواجهه حتى ولو كان في ذلك تغيير ملامح النظام بالكامل. ويعتمد نجاح النظام في البقاء والاستمرار على تعددية مؤسساته وانفتاحها وتمايزها المؤسسي بينما فشله في ذلك يرتبط بجمود مؤسساته وانغلاقها وتجانسها"، وفي ذلك يختلف مفهوم بقاء واستمرار النظام عن مفهوم صيانة النظام الذي يرتبط بثبات النظام وثبات تفاعلاته وعملياته دون إحداث أي تغيير جوهري فيه.

أما جيديس ورايت وفرانتس (Geddes, Wright, and Frantz 2014, 316) فيرون أن بقاء النظام السلطوي له أوجه متعددة: "الوجه الأول هو بقاء شخص الحاكم السلطوي، والثاني هو بقاء المجموعة القائمة مع تغيير شخص الحاكم، والثالث هو سقوط الحاكم ومجموعته القائمة ثم صعود مجموعة أخرى بقواعد جديدة لتتصيب الحاكم ولكن مع بقاء الجوهر السلطوي للحكم"، ويتبين من ذلك أن مفهوم بقاء النظام السلطوي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتصنيفات هذا النظام والأركان التي يعتمد عليه في هذا البقاء.

3- تصنيف السلطويات:

وتتعدد تصنيفات النظم السلطوية تبعاً لتعدد شكل مؤسساتها وكيفية ممارسة وتوزيع السلطة بها. أحد أهم التصنيفات هو تصنيف جيديس التي تصنف السلطويات إلى ثلاثة أنواع، الأول هو النظم السلطوية الشخصية وهي تعتمد على تكريس شخص الحاكم الذي يتمتع بكافة السلطات ويوزعها كيفما شاء. والثاني هو النظام العسكري حيث يتم توجيه السلطة من جانب مجموعة من الضباط. والثالث هو نظام الحزب الواحد/المهيمن حيث تكون السلطة نابعة من حزب مهيمن يباشر الحكم بشكل مؤسسي معقد نوعاً ما. كما حاول ليدن تفسير وجود النظم السلطوية وبقائها في الحكم، حيث عزى ذلك إلى ثلاثة

أنواع من العوامل، عوامل لها علاقة ببنية وهيكل السلطة ضمن النظام السلطوي ومستوى المؤسسية ضمن هذا النظام. ثم عوامل تنشأ من المجتمع الذي يحكمه النظام السلطوي مثل الخصائص الثقافية والديموغرافية والاقتصادية لهذا المجتمع، ثم أخيراً عوامل تنشأ من البيئة الخارجية الجغرافية والنطاق الجغرافي الذي ينتمي له هذا النظام. ولكن محاولة رسم خريطة شاملة لدراسة النظم السلطوية تبقى بحاجة الي دراسات كثيرة تكميلية لدراسات حالات النظم السلطوية بما يعزز من الوضوح التحليلي للعمل النظري المتاح في الحقل عبر البحث الامبيرقي لدراسات الحالة (Liden 2014, 56).

يرتبط أيضاً تصنيف النظام السلطوي بطبيعة النخبة الحاكمة فيه، والنخبة الحاكمة هي النخبة المتحالفة مع النظام السلطوي والتي يسميها شكيل وجاريف (Shkel and Gareev 206, 2015) الضلع الأول أو اللاعبون الداخليون، في مقابل الضلع الثاني أي المعارضة والنخب الأخرى غير المشمولة في تحالف الحكم وهم الفاعلون الخارجيون عن النظام الحاكم، والضلع الثالث أي المجتمع المحكوم الذي يشمل عدة طبقات. فيما يعتبر جيديس ورايت وفرانتس النخبة الحاكمة هي المجموعة القائدة التي تتأثر بالجمهور العام ولكن في النهاية فإن اختياراتها للحكم هي الغالبة وهي المسيطرة على اختيار الحاكم ضمن النظم السلطوية. بينما يعتبر ستان هوكوي وونج (Wong 2012, 185) النخبة الحاكمة هي الحاشية التي يحتاج الحاكم السلطوي إلى توزيع كبير للمكاسب في محيطها من أجل شراء الولاء والتأسيس لحكمه، ولكن فيما بعد يجب عليه خفض هذه المكاسب من أجل البقاء في السلطة ضد إنقلابات الحاشية.

أما الكاتبان واي وليفتنسكي (Levitsky and Way 2002) فانطلقا من دراسة تصنيفات النظم السلطوية لإثبات أهمية دراسة النظم الهجينة التي تتحلّى ببعض الصفات الشكلية للنظم الديمقراطية ولكنها في جوهرها تبقى سلطوية من حيث المضمون وليست متجهة إلى الديمقراطية بأي حال من الأحوال. ولذا لابد من الالتزام بتوصيفها منهجياً نسبةً للنظم السلطوية وليس للنظم الديمقراطية رغم تصنيفاتها المتعددة مثل نظم الديمقراطية غير الليبرالية illiberal democracy والنظم الشبه سلطوية semi-

authoritarianism ونظم السلطوية الناعمة soft authoritarianism والسلطوية الانتخابية electoral authoritarianism. ويعتقد كاتبنا الدراسة أن الحدود الفاصلة بين هذه النظم جميعاً تعد هزيلة ويمكن الانتقال فيما بينها، ولكنهما يركزان على السلطوية التنافسية Competitive Authoritarianism، لتحديد أربعة مساحات أساسية يتم فيها التنازع على السلطة لتغيير ملامحها بعيداً عن السلطوية وأقرب للديموقراطية.

المساحة الأولى كما يصفها ليفيتسكي وواي هي المساحة الانتخابية حيث عادةً ما تكون شكلية للغاية في النظم السلطوية ولكن في نظام سلطوي تنافسي يكون للانتخابات رغم ما يقع فيها من تجاوزات، بعض المصادقية إذ من الممكن أن تغير بشكل تدريجي من تركيبة الحكم القائمة. المساحة الثانية هي المساحة التشريعية حيث تتكون كتل معارضة لا تشكل أغلبية بكل تأكيد ولكنها تصبح أقلية مزعجة تستفيد من موقعها التشريعي كي تعرقل السياسات السلطوية وكي تنظم عمل المعارضة. المساحة الثالثة هي المساحة القضائية إذ عادةً ما تسعى النظم السلطوية إلى إلحاق وتبعية قرار القضاء إلى الجهة التنفيذية والسيطرة على القضاء من خلال جملة من شبكات الفساد والزبائنية. ولكن في السلطويات التنافسية يجد الجسم القضائي لنفسه طريقاً كي يؤكد على قراره المستقل في بعض القضايا التي يراجع بها أداء الحكومة. المساحة الرابعة هي مساحة الإعلام إذ تكون وسائل الإعلام مؤمنة بالكامل لصالح السلطة أو تتم السيطرة غير المباشرة عليها، ولكن في السلطويات التنافسية يمكن للإعلام أن يكون بؤرة تنازع قوية مع السلطة بما يؤدي إلى لعب دور المراقب على السياسات الحكومية بشكل فعال. تكمن أهمية هذه الدراسة في شرح حالة السيولة في النظم الهجينة وكيفية تتفاعل المساحات المختلفة فيها لإحداث تغيير ولو طفيف في طبيعتها. ورغم ذلك أبرز الكاتبان أن هذه السيولة في التصنيفات الهجينة وإن كانت مهمة لفهم تفاعلات النظم السلطوية وعوامل تحولها فإنها لا تخرجها من تصنيف السلطويات إلى الديمقراطيات، بل تبقى سلطويات.

يعتبر أنس إطبش (3، 2023) أن السلطوية الانتخابية تركز أدوات ديمقراطية من أجل البقاء كنظام سلطوي وذلك هرباً من الضغوط الدولية والداخلية التي تدفعها للتحويل. ولذا

تكون هذه النظم الهجينة نتاج التفاعل بين ثلاثة محددات هي (1) النظم السلطوي الذي يريد ترسيخ بقائه باستخدام أداة للانفتاح السياسي المحسوب (2) الانتخابات ثم (3) العامل الخارجي الذي يشكل ضغطاً عليه لا بد من الاستجابة له. ولكن هذه النظم تقع في إشكالية كبيرة لأن توظيف أداة الانتخابات لا ينتج عنها تعبير صادق عن رأى الشعب في السلطة ولا يؤدي لاختيار حر للنخبة الحاكمة ولا مساءلتها ولا تداول للسلطة، وبالتالي يكون في ذلك ترسيخ أكبر للنظم السلطوية.

ثانياً: استراتيجيات بقاء السلطوية وتفاعلاتها ومؤسساتها

بعد استكشاف الأدبيات التي تصدت للنظم السلطوية بالتعريف والتصنيف، نتعرض لنوع آخر من الأدبيات أضافت بعداً ثانياً في تحليل النظم السلطوية وهو استراتيجيات البقاء. حيث تهتم هذه الأدبيات بفهم كيفية توليد النظم السلطوية لأدوات للبقاء سواء كانت مؤسسات لتأطير النخب أو لاستمالة الموالين أو كانت أدوات لتوزيع الموارد أو توظيف القمع والعنف. وتعد الأدبيات التي تتعلق بدراسة استراتيجيات بقاء النظم السلطوية وتحليل التفاعلات الحاصلة فيها وتشريح مؤسساتها بالدراسة والتمحيص هي الجسم الأكبر للأدبيات السلطوية.

1- تماسك النخبة كآلية للبقاء

درست إريكا فرانتس (Frantz 2007, 9) أهم عوامل بقاء النظم السلطوية عبر تتبع النخبة المحيطة بالحاكم وأنواعها ونقاط القوة والضعف فيها بما قد يؤدي إلى بقاء أو زوال الحكم السلطوي. وقد اعتبرت أن النخب في النظم السلطوية الشخصية هي الأمتن والأكثر ولاءاً للحاكم السلطوي، تليها النخب في نظام الحزب الواحد فيما تكون النخب العسكرية هي الأقل ولاءاً له. وتبين فرانتس أن هدف دراستها هو معرفة كيف ينتهي حكم الحاكم السلطوي وليس كيف تنتهي السلطوية ككل، إذ قد يتم إزالة الحاكم السلطوي ولكن جوهر الحكم يبقى سلطوياً ويتولى السلطة حاكم سلطوي آخر ونخبة أخرى موالية له. يقدم رشيد مقران (2021, 160) طرحاً نظرياً يعتبر أن تحديث النظم السلطوية لا يدفعها نحو التحول الديمقراطي بقدر ما يدفعها إلى خلق سلطوية انتخابية. فتفتتح السلطوية على

أدوات وأساليب جديدة من أجل البقاء وهي في ذلك تعتمد على مزيج من المساومات والمفاوضات بين النخبة الحاكمة والنخب المعارضة مستعينة بالأجهزة الأمنية والمؤسسات الاقتصادية لفرض عقد اجتماعي على المجتمع، بما يعزز مصالحها السياسية والاقتصادية. يؤكد مقرن أن نظرية الانتقال الديمقراطي لم تعد كافية لشرح أسباب بقاء النظم السلطوية ولا بد من تعزيزها بنظرية النظم الهجينة والنظم السلطوية لفهم أعمق لتفاعلات بقاء هذه النظم.

فيما يعتبر شكيل وجاريف (Shkel and Gareev 2015, 207) أن بقاء النظام السلطوي يعتمد على تأسيس معادلة من التوازن بين ثلاثة أضلاع هي: (1) نخبة الحكم المتحالفة مع النظام أو اللاعبين الداخليين، (2) المعارضة والنخب الأخرى غير المشمولة في تحالف الحكم وهم الفاعلون الخارجيون عن النظام الحاكم، (3) المجتمع المحكوم بهذا النظام ويشمل عدة طبقات. وبالتالي فاستراتيجيات بقاء النظام السلطوي تتلخص في ثلاثة اتجاهات أساسية تجاه كل من المجموعات الثلاثة من اللاعبين سابق الذكر. الأولى هي استراتيجية تدعيم الشرعية Legitimization والثانية هي استراتيجية القمع Repression والثالثة هي استراتيجية الاستمالة Cooptation. والاستمالة قد تُوجه لتحالف النخبة الحاكم لتقوم بتدعيم الولاء للحاكم السلطوي ولكنها أيضاً قد تعمق من التنافس والتفتت فيما بين النخبة فلا يقوى دورهم بما يهدد بقاء شخص الحاكم السلطوي. أما الاستمالة في حال النخب المعارضة فهي تؤدي إلى انقسامها وتهميشها بين نخب تقبل بنصف مكاسب ونخب أخرى مبدئية لا تقبل بها. مما يعزز من التنافس فيما بين النخب المعارضة بدلاً من توحيد صفوفها لتوجيهها ضد الحاكم السلطوي. وهو ما يفقد النخب المعارضة ثقة المجتمع المحكوم ولذا تتعزز دعاية عدم وجود بدائل للحكم. أما الاستمالة تجاه المجتمع المحكوم فتتم بخلق هياكل جديدة للتشاور مع النظام السلطوي من خارج الهياكل المنتخبة لكي تمد الجسور بين المجتمع والنخبة الحاكمة على أسس غير تنافسية ولا تهدد بقاء السلطوية. وإعمال هذه الاستراتيجيات الثلاثة على كل لاعب على حدة ينتج مجموعة من التفاعلات داخل النظام السلطوي تعزز بقائه وتشتت جهود

معارضيه، وبالتالي تضعف فرص تغييره أو إسقاطه. تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تذكر احتمالات نظرية كثيرة من أعمال الاستراتيجيات الثلاثة تجاه كل من اللاعبين الثلاثة، وهي بذلك تقدم تعميقاً قيماً لفهم وتفسير تفاعلات النظم السلطوية بشكل شامل. ويناقش فتحي العفيفي (2008) إشكالية افتقاد بعض النظم العربية للتعددية السياسية كمدخل لشرح آليات وتفاعلات مؤسسات الحكم البيروقراطية السلطوية. حيث يعتبر أن هذه النظم قد استعاضت عن التعددية السياسية بالتمثيل الإداري أو البيروقراطي لمختلف الولاءات القبلية والعشائرية فأست بذلك سلطوية بيروقراطية تحتكر السلطة. وهو في ذلك يُفصل في شكل المؤسسات البيروقراطية السلطوية التي تباشر احتكار السلطة عبر نخب إدارية وعسكرية واقتصادية من أجل إطالة أمد هذه النظم على أساس من تحالف أو بيعة بين مكونات غير حداثية كالقبيلة والعشيرة. وتنظم هذه النظم التفاعل بين مكوناتها ونخبها عبر شبكة من المزايا والمنافع التي تضمن استمرار مصالح النخب المحتكرة للسلطة البيروقراطية السلطوية. ولكن هروب هذه النظم من حتمية التعددية السياسية أوقعها في ارتهان اقتصادي لكيانات اقتصادية دولية، مما يضع عليها ضغوطاً تضطرها بشكل دائم إلى إعادة صياغة تحالفات النخب السلطوية لبقاء استمرار نظمها.

2- مؤسسات توزيع الموارد كآلية للبقاء

أما ستيفن هايدمان (Heydemann 2007) فيعتبر أن بقاء النظم السلطوية يتم عبر "إرتقاء" أدواتها بحيث تتمكن من التملص من الضغوط الدولية كالعولمة والأسواق وموجات الديمقراطية الساعية إلى تحويلها إلى الديمقراطية. وبالتطبيق على الدول العربية، حدد هايدمان خمسة استراتيجيات أساسية إرتقت عبرها بإرث السلطوية وطوعته لمواكبة عصر العولمة بما مكّنها من الاستمرار في الحكم والبقاء لفترة أطول. وهي (1) تطويع واحتواء المجتمع المدني عبر إنشاء كيانات موازية له تابعة ومولدة للموارد السياسية لها بدلاً من سحق المجتمع المدني بالكامل. (2) وإدارة المنافسة السياسية عبر عقد الاستحقاقات الانتخابية في مواعيدها الثابتة ولكن بالتلاعب في بيئة الانتخاب مع الاستمرار في سريان قوانين الطوارئ وتصفية الخصوم بشكل محسوب وحذر. (3) وجني ثمار الإصلاح

الاقتصادي بفتح الباب نسبياً لهامش من التحرير الاقتصادي يؤدي إلى دعم القطاع الخاص في خلق فرص عمل واستقدام الاستثمارات الأجنبية في قطاعات محددة، بما يمد الاقتصاد المحلي بالمزيد من الدخل. فالنظام السلطوي يختار الإجراءات الاقتصادية الإصلاحية التي تعود بالنفع على حاشيته ومناصريه فيعزز بذلك القاعدة الاجتماعية الداعمة له ويخفض الضغط الاجتماعي الذي يسببه الإصلاح الاقتصادي الهيكلي. يستفيد من هذه الإجراءات قطاعات محددة مرتبطة بنخبة الحكم السلطوي مثل رجال الأعمال المقربين أو رجال الدولة الممارسين للنشاط المالي المستفيد من القرارات الاقتصادية للدولة مثل خصخصة القطاع العام وترخيص الوكالات الدولية أو قطاع الاتصالات الخليوية/المحمولة. (4) والتحكم بقطاع تكنولوجيا الاتصالات لتقييد ما تبثه المعارضة عليه، وهنا يعتبر هايدمان أن الانترنت من أهم الوسائل التي تستخدمها المعارضة للحشد ضد النظم السلطوية ولا يمكن السيطرة بالكلية على المجال الافتراضي. (5) وتنوع الروابط بالعالم الخارجي والقوى الدولية حيث تهرب من ضغوط الديمقراطية التي تفرضها الدول الغربية، إلى شركاء آخرون مثل الصين وروسيا.

درس دان سلاتر (Slater 2008) عوامل تكوّن واستمرار النظم السلطوية في جنوب شرق آسيا، وخلص إلى أن السياق الاجتماعي والمؤسسي والاقتصادي له تأثير مباشر على طبيعة النظام الحاكم. شرح الأسباب المساعدة على بقاء النظم السلطوية مثل طبيعة الموارد الهيكلية التي تستند عليها ومنها الطبقات الاجتماعية ومؤسسات الدولة كالجيوش والأحزاب السياسية. ويرى سلاتر أن الأدبيات قد اجمعت على أن التقدم الاقتصادي يحرك الطبقات بما يجنبها الوقوع تحت الحكم السلطوي ولكنها لم تتفق على تحديد أي طبقة هي الأكثر ترسيخاً للديمقراطية، البرجوازية أم الطبقة الوسطى أم الطبقة العاملة. فيما اعتبر أن التعددية الإثنية والعرقية تعطل الأثر الإيجابي للتنمية الاقتصادية على تحفيز التحول الديمقراطي، بل تعمق الحكم السلطوي رغم تحقق التنمية الاقتصادية. في المقابل، يؤدي التجانس العرقي والتوازن الطبقي إلى توظيف ثمار التقدم الاقتصادي لترسيخ القيم الديمقراطية عبر مفاوضات ناجحة مع النخب الحاكمة. يربط سلاتر بقاء

النظم السلطوية بمدى تحقق التوزيع العادل لثمار التنمية الاقتصادية ويعتبر أن التعددية العرقية تعيق هذا التوزيع العادل وبالتالي تكرر الحكم السلطوي.

تصدى ستان هوكوي وونج (Wong 2012, 186) أيضاً لعلاقة توزيع الموارد ببقاء الحكم السلطوي حيث درس تلاعب السلطويات بمنسوب الموارد السياسية والاقتصادية المتاحة من أجل التغلب على خطر الثورات الشعبية والانقلابات من داخل دائرة الحكم. يرى وونج أن الحاكم السلطوي لابد أن يخفض الضرائب أو العبء الاقتصادي عن العامة من أجل تقادي الثورات الشعبية. كما يجب أن يخفض الموارد السياسية بأيدي النخبة المؤيدة له لمنعها من مراكمة السلطة والقوة اللازمة للإنقلاب عليه، وهو ما يستدعي إعادة توزيع دائمة ونشطة للمنافع السياسية بين الحاشية. ولكن يُفرق وونج بين الحاكم السلطوي المؤسس للنظام وبين الحاكم الوراثة للنظام من سلفه، ففي الحالة الأولى يستطيع الحاكم السلطوي أن يُخفض المنافع السياسية من الحاشية دون الخوف من الانقلاب عليه. أما في الحالة الثانية، فإن الأمر أصعب لأن الحاشية قد ترفض تخفيض منافعها السياسية وتتقلب عليه قبل أن يُرسي قواعد نظام المكاسب الجديد. وعند تأسيس النظام يحتاج الحاكم السلطوي إلى توزيع كبير للمكاسب من أجل شراء الولاء والتأسيس لحكمه، ولكن فيما بعد يجب عليه خفض هذه المكاسب من أجل تقادي انقلابات الحاشية. ولذا يصنف وونج المرحلة الأولى من تأسيس النظام السلطوي بالمرحلة السلطوية الشخصية personalized والمرحلة الثانية تكون السلطوية البيروقراطية bureacratized.

أما ابتسام حسين (51, 2014)، فتشير لأهمية المجال العام كساحة لبلورة خطاب وإبراز فاعلين جدد ضد رغبة النظام السلطوي. فهي تفترض أن الخطاب السائد في المجتمع هو انعكاس لقوة مهيمنة يقف وراءها النظام السلطوي، ولذا فتحتدي الخطاب السائد يعني بروز فاعلين معارضين ينافسون النظام السلطوي على تشكيل مفردات الخطاب السياسي بما يهدد هيمنته. ولذا ترى حسين أن السيطرة على المجال العام يعد من أهم الأدوات التي يستخدمها النظام السلطوي من أجل البقاء ولا تقل أهمية عن تطوير المؤسسات أو تقاسم الثروة بين النخبة أو حتى استخدام القوة. وهو ما يبرز دور منتجي الخطاب في

المجال العام وطبيعة علاقتهم - استقلالاً أو تبعيةً - للنظام السلطوي ومدى صلاحياتهم في صياغة الخطابات المتداولة وحدود دورها في التعبير عن المجتمع أو التعبير عن السلطوية نفسها وضمان بقائها. وتبرز حسين أهمية العولمة كعامل خارجي ساهم في تحرير المجال العام كمساحة للاتصال السياسي من هيمنة النظم السلطوية وأعطى مساحات أوسع لاستقلال المثقفين وهو ما انعكس تلقائياً على مجريات ما يسمى "الربيع العربي".

يناقش كل من بوا وسفوليك (Boix and Svolik 2013, 303) مؤسسات تقاسم السلطة كأحد أهم استراتيجيات بقاء النظم السلطوية. إذ يرى الكاتبان أن النظم السلطوية المؤسسية تعيش لفترة أطول من السلطويات التي لا تملك مؤسسات لتنظيم التفاعلات بين الحاكم السلطوي ونخبة الحكم الموالية له. فالمؤسسات السلطوية تقوم بدورين مركزيين في ضمان بقاء النظم السلطوية، الأول هو توسيع دائرة الولاء عبر اجتذاب موالين جدد للحكم (سواء باستمالة المواطنين أو الكتل المعارضة). والثاني هو تقديم منصة لتقاسم المعلومات بين الحاكم والنخبة الموالية له عن العوائد والمكاسب التي يتحصلون عليها من دعم النظام. فالمؤسسات السياسية ضمن السلطويات كالأحزاب والمجالس التشريعية والهياكل المشابهة تحافظ على اتفاق تقاسم السلطة وتطمئن الحلفاء إلى حصتهم من توزيع مكاسب وهو ما يضمن استقرار هذه النظم. فخوف النخب الحليفة للنظام السلطوي على مكاسبها قد يؤدي بها إلى محاولة تحدي سلطته واستبداله مما قد يهدد بقاءه. ولذا فإن المؤسسات السلطوية هي الضابط الحقيقي لإيقاع تفاعلات النظام السلطوي وتجنبه سيناريوهات الإزاحة بواسطة إنقلاب أو ثورة شعبية وتضمن عدم تحول هذه التفاعلات إلى نمط إقصائي عنيف. يكتسب هذا التحليل أهمية خاصة إذا ما ربطناه بتحليل النظم السلطوية التنافسية الذي قدمه واي وليفنتسكي واعتبرا فيه أن السيولة في مساحات التفاعل قد تؤدي لحالات تغيير غير متوقعة وغير محسوبة في النظم السلطوية.

3- أثر العامل الخارجي في بقاء السلطوية:

إلى جانب استراتيجيات البقاء المستوحاة من داخل النظم السلطوية، تدرس طائفة أخرى من الأدبيات استراتيجيات البقاء المتأثرة بالخارج ومنها مثلاً المساعدات الخارجية أو العقوبات الدولية.

حيث تعرض كل من كاليڤيتيس وفلاشاكي (Kalyvitis and Vlachaki 2009, 5-6) لأثر المساعدات الخارجية على بقاء السلطوية فمميّزا بين نوعين من المساعدات. النوع الأول هو المساعدات المالية البحتة التي تساعد النظام القائم على إمداد مناصريه المستفيدين منه بالموارد ضمن دائرة الانتفاع الزبائني. وبالتالي الاستمرار في الاستحواذ على أسباب بقاءه خاصة في النظم ذات البنية المؤسسية المحدودة التي لا يمكن فيها الرقابة على أوجه صرف هذه الأموال. والنوع الثاني هو المساعدات السياسية التي تساهم في بناء أطر مؤسسية وسياسية تسمح بتعزيز الرقابة على السلطة التنفيذية وتوسيع دائرة المشاركة في الحكم. وهذه المساعدات تشمل دعم إجراء انتخابات نزيهة وبناء قدرات الكوادر المؤسسية الحكومية والمجتمعية لتدعيم الحوكمة على المدى الطويل.

وبعد اختبار تأثير هذين النوعين من المساعدات على بقاء النظم السلطوية، يذهب الكاتبان إلى أن النوع الأول من المساعدات يطيل بقاء النظم السلطوية في ظل عدم وجود مؤسسات رقابية تشرف على إنفاقها وتمنع تسربها إلى شبكات الفساد والزبائنية. ولكن إذا كان معدل التعليم مرتفعاً في هذه المجتمعات، فإن النظم السلطوية قد تجد صعوبة في استخدام المساعدات الدولية لدعم بقاءها. وبالنسبة للنوع الثاني من المساعدات، فإن نجاحها في إحداث تغيير في هذه النظم يتوقف على مدى ارتفاع معدلات التعليم في المجتمع. فإذا كان معدل التعليم مرتفعاً فإن المساعدات السياسية ستخلق كوادر مؤسسية وبالتالي سترفع من احتمالات تغيير النظم السلطوية، ولكن إذا كان معدل التعليم منخفضاً فإن فرص ذلك ستكون محدودة. وبالتالي يخلص الكاتبان أن النوع الأول من المساعدات يدعم بقاء النظم السلطوية والنوع الثاني يدعم فرص تغييرها، ولكن ارتفاع معدلات التعليم يلعب دوراً مهماً في تحديد مصير هذه النظم سواء بالبقاء أو التغيير. ولذا ينصح الكاتبان الدول المانحة أن تستمر في ضخ كلا النوعين من

المساعدات للنظم السلطوية بشرط أن يكون جزءاً مهماً من هذه المساعدات موجهاً لرفع معدلات التعليم في هذه المجتمعات.

أما فولش ورايت (Folch and Wright 2010, 340) فيختبران جدوى فرض عقوبات اقتصادية دولية وأثر ذلك على إضعاف وإزاحة النظم السلطوية. فيعتبران أن النظم السلطوية تختلف في درجة استجابتها للعقوبات الاقتصادية الدولية بحسب هيكل ومدى تماسك النخبة والقيادة فيها. فالنظم الشخصية هي الأضعف في الصمود أمام العقوبات لأنها تمتلك مؤسسات ضعيفة ولا تتمتع بالمرونة الكافية لتوليد دخول بديلة لتعويض نقص الموارد الناجم عن العقوبات. ومن ثم توجه أغلب مواردها إلى شبكات الزبائنية المقربة من الحاكم لمنع الانشقاقات والانقلابات. وعندما تقش في ذلك فهي تسعى للسيطرة من خلال القمع، ولكن لضعف سيطرتها على الجيش فإن هذا الأخير قد يتجه فعلياً للانقلاب على الحاكم السلطوي. كما أن استخدام القمع المبالغ فيه قد يؤدي إلى ثورة شعبية يمتنع الجيش عن قمعها وإخمادها، وهنا يحدث الاهتزاز ويختل توازن النظام السلطوي ويسقط.

ومن ثم تصبح العقوبات الاقتصادية الدولية ناجحة فقط في حالة النظم السلطوية الشخصية التي لا تتمتع بقدرات كبيرة في شأن تنظيم شراء الولاء ولا في شأن القمع. أما النظم السلطوية المعتمدة على الحزب الواحد أو النظم العسكرية، فإن قدرتها على المقاومة والتلاعب بالعقوبات الاقتصادية الدولية تكون أكبر وأكثر كفاءة. فنظم الحزب المهيمن تتمتع بقدرات تنظيمية كبيرة تسمح لها بإعادة توليد دخول سواء من الضرائب أو الموارد الأخرى لتعويض نقص الموارد بسبب العقوبات. وتستخدم هذه الموارد في شراء الولاء ضمن قاعدة واسعة من الموالين بما يجعلها في مأمن من تهديد السقوط بفعل العقوبات. أما النظم العسكرية فتستخدم هذه الموارد لتأسيس نظام قمعي أكثر استجابة وقابلية للتطويع، بما يمكنها من إخماد أي احتجاجات شعبية دون أن تقعد الحكم أو تهتز. ومن ثم تخلص الدراسة إلى أن فرض عقوبات على النظم السلطوية ليس عاملاً مؤثراً بشكل حتمي على سقوط هذه النظم، بل أن ذلك يقتصر فقط على النظم الشخصية،

بينما النظم السلطوية ذات الحزب الواحد والنظم العسكرية، فُتحسن إعادة تنظيم نفسها وتوليد دخل بديل كي تستخدمه في شراء الولاء أو رفع معدلات القمع بشكل يضمن استمرارها وبقائها.

المناقشات:

باستعراض الأدبيات السابقة يتبين لنا أنها قاصرة عن فهمه كافة أبعاد النظم السلطوية وتفسير أسباب بقائها وذلك لاعتمادها إما على عنصر تحليل واحد مثل التعريف والتصنيف أو اعتمادهم على أكثر من عنصر ولكن دون التنبه لأهمية التفاعل بين هذه العناصر. ولكن الأدبيات التي تتمتع بقدرة أوسع على تفسير بقاء النظم السلطوية ومآلاتها هي تلك التي تعتمد على مقارنة متعددة الأبعاد في دراسة النظم السلطوية ولا تقف عند عنصر واحد منعزل عن بقية العناصر. إذ تدرس العنصر المميز للنظام بطبيعته السلطوية ألا وهو التعريف ثم تتعدها أيضاً لتحلل استراتيجيات البقاء عبر دراسة مؤسسات وتفاعلات هذه النظم. ثم تضيف إلى ذلك أيضاً تحليل عوامل مآلات هذه النظم والقواعد التي تحكم تحولاتها سواء إلى الديمقراطية أو إلى شكل آخر من النظم السلطوية.

وهذا تحديداً ما قدمه آبل إسكريبيا فولش (Folch 2013) عندما درس استراتيجيات بقاء السلطوية باستخدام أدوات توسيع دعم الموالاة وأدوات قمع المعارضة وقارنها بمآلات هذه النظم، فهو لم يكتف بدراسة استراتيجيات البقاء بذاتها بل ربط ذلك بمصير النظام الذي وظّف هذه الاستراتيجيات. وتوسيع دائرة الولاء يتمثل أولاً في بناء شبكات زبائية لشراء الولاء من حصيلة الضرائب أو ريع الثروات النفطية، وثانياً في تقديم تنازلات سياسية مثل إتاحة ساحة لتقاسم الموارد ضمن هياكل حزبية وتشريعية تُجري فيها النخبة الحاكمة مساومات بشكل سلمي. أما لدراسة أدوات القمع، فقد تتبع فولش عمر النظم السلطوية وقارنها بالأساليب القمعية التي استخدمتها من أجل البقاء. إذ رأى أن النظم السلطوية تستخدم نوعين من القمع ضد المواطنين والمعارضين والنخبة الحاكمة المتمردة، الأول هو قمع غير عنيف مثل تقييد الحريات السياسية كمنع المشاركة النزيهة في الانتخابات أو تقييد حرية التعبير والتجمع والتظاهر. بينما النوع الثاني عنيف ويتضمن التصفية

الجسدية للمعارضين وكل ما يمس السلامة الجسدية والحياة. قارن فولش النظم السلطوية التي تتبنى استراتيجيات مختلفة للبقاء ثم خلاص إلى أن القمع العنيف يطيل فعلياً عمر النظم السلطوية ولكنه يُنهى شرعيتها ويهشم أدوات المعارضة غير العنيفة، مما يحول معارضيه إلى المعارضة العنيفة فيصبح تهديد بقاء السلطوية أكثر خطورة وجدية. وهنا تكمن الإضافة النوعية لهذا المنظور التحليلي متعدد، فاستخدام القمع يُطيل عمر النظم السلطوية ولكنها عندما تنتهي فإنها ستنتهي حتماً بشكل عنيف أيضاً. وفي المقابل، استخدام القمع غير العنيف يطيل عمر الأنظمة السلطوية أيضاً ولكن عندما تنتهي يحدث ذلك بشكل سلمي غير عنيف.

وبنفس المنطق التحليلي استند جيديس ورايت وفرانتس (Geddes, Wright, and Frantz 2014) على قاعدة بيانات ضخمة للنظم السلطوية بين عامي 1946 و2000 لدراسة أبعادها كافة. حيث تصدوا لتعريف وتصنيف النظم السلطوية كما أوضحنا في بداية الدراسة، ثم ركزوا على عوامل تحولاتها ومآلاتها سواء إلى ديمقراطية أو باستبدال شخص الحاكم السلطوي بآخر أو تحول كامل النظام السلطوي إلى آخر بقواعد مختلفة ونخبة حكم جديدة. وتضع هذه الدراسة ضوابط لتوقع مآل السلطويات تبعاً كيفية انتهائها سواء بإنقلاب أو ثورة شعبية أو انتخابات نزيهة و تبعاً لحجم العنف المصاحب للحظة انتهائها. فالحاكم السلطوي الذي يخشى العقاب عند سقوط نظامه عادةً ما ينحو إلى إشعال الحرب من أجل البقاء في الحكم. وتعكس قاعدة بيانات النظم السلطوية أن نظم الحكم الشخصية تكون أكثر عرضة للفوضى الشاملة والعنف الواسع ولا تتحول إلى نظم ديمقراطية بل إلى أشكال جديدة من السلطوية. فالقاعدة العامة أنه كلما زاد عدد القتلى كلما قلت قابلية التحول إلى الديمقراطية والعكس صحيح. اهتمت الدراسة بالعامل الاقتصادي واعتبرت أن الأزمات الاقتصادية قد تنهي سلطة الحاكم السلطوي وليس النظام الحاكم ككل، بينما قد يساعد النمو الاقتصادي الحاكم السلطوي على توزيع منافع على النخبة أو الجمهور الواسع وبالتالي يكسب الولاء ويبقى في الحكم لفترة أطول. ربطت الدراسة أيضاً بين تصنيف النظم السلطوية ومآلاتها فاعتبرت أن النظم العسكرية هي

الأكثر قابلية للتحويل إلى الديمقراطية بعد انتهائها لأنها تقبل التفاوض، تليها نظم الحزب المهيمن بينما النظم الشخصية هي الأقل قابلية للتحويل نحو الديمقراطية لأنها لا تساوم. ويربط ميلان سفوليك (Svolik 2012) بقاء النظم السلطوية بنجاحها في إدارة نوعين من الصراع، الأول للسيطرة على الأغلبية المحكومة والثاني هو صراع تقاسم السلطة بين أطراف النخبة الحاكمة. ولو افتقد الحاكم السلطوي للموارد الكافية التي تؤهله للتغلب في كلا الصراعين، فإنه يلجأ للعنف ليحل محل الموارد المفقودة بما يضمن استقرار حكمه. في تحدي السيطرة على الشعب يستخدم الحاكم السلطوي أدوات كالدعاية الإيديولوجية والمؤسسات كالمجالس التشريعية لإضفاء شرعية على الحكم كما يستخدم القمع العنيف لإقصاء معارضيه. ولكن سفوليك يقلل من خطورة تحدي السيطرة على الشعب كتهديد جدي لبقاء النظام السلطوي، بل يرى أن تحدي تقاسم السلطة بين حلفاء الحاكم السلطوي هو الأخطر. ويعزز سفوليك ذلك ببيانات من إنتهاء الأنظمة السلطوية بين 1946-2008 تكشف أن أغلبية هذه النظم انتهت بفعل صراع تقاسم السلطة بين الحلفاء وليس تحدي الشعب للحكم السلطوي.

وبالاستناد على الأدبيات الأخيرة نخلص إلى أن دراسة النظم السلطوية لا بد أن تتم على أكثر من مستوى بالاستناد على عناصر متعددة للتحليل، وذلك لخلق مقاربة شاملة لفهم أوسع أسباب بقاء النظم السلطوية ومآلاتها. فتعريف النظام السلطوي يميّزه عن غيره من الأنظمة ويحدد ملامحه وخصائصه الأساسية. أما دراسة تكوين هذا النظام وطبيعة التوازنات فيه تساعد في تحديد تصنيف هذا النظام وبيان أهم صفاته من بين قائمة واسعة من النظم السلطوية والهجينة التي تشترك في مضمونها السلطوي. ثم تأتي دراسة استراتيجيات بقاء النظم السلطوية لتضيف مزيداً من التركيب للتحليل وبالتالي توسع من فهم أسباب بقاء هذه النظم. فالنظام السلطوي قد يستخدم المؤسسات السياسية لتقاسم الموارد وإجراء المساومات بين النخبة الحاكمة، وقد يخلق مؤسسات موازية للإرادة الشعبية كي يستميل دائرة أوسع من المحكومين إلى قائمة الموالين له. وقد يستخدم الموارد الاقتصادية التي يحوزها لاسترضاء أقطاب نخبته أو شراء ولاء قسم من الشعب كي

ينصرف عن الثورة عليه. بينما إذا فشلت هذه استراتيجيات الاستمالة قد يلجأ إلى استخدام القمع لمواجهة التهديد، فيلجأ لقمع غير عنيف عبر تقييد الحريات السياسية وعرقلة الانتخابات النزيهة وتضييق المجال العام ومنع تداول أي خطاب فيه بخلاف الخطاب المهمين الذي يفرضه. أو قد يلجأ إلى قمع عنيف مثل تصفية الخصوم والمعارضين بشكل مباشر، أو تصفية قطاعات واسعة من الشعب بهدف بناء جدار من الخوف يردع قطاعات أخرى من الثورة على سلطته. وقد يطال هذا القمع العنيف أعضاء من نخبته إذا ما قرروا تحدي سلطته من أجل تغيير صيغة توزيع المكاسب أو الانقلاب عليه ليحلوا محله.

وللعامل الخارجي دور حاسم في دراسة النظم السلطوية لأن الخارج قد يكون مصدراً للضغوط التي تدفع النظام السلطوي للتحويل والارتقاء في أدواته واستراتيجياته فينظم انتخابات شكلية أو يجري إصلاحات لا تؤثر في جوهر النخبة الحاكمة ولا تسمح بتداول حقيقي للسلطة أو بتقاسم الموارد. كما أن الخارج قد يكون مصدراً من مصادر الضغط الاقتصادي عبر فرض عقوبات دولية تخفض من قدرة الحاكم السلطوي على شراء ولاء نخبته ومواليه في أوساط الشعب. بل أنها أيضاً قد تخفض من قدرته على الاستمرار في تمويل عملياته الأساسية من حيث انتاج الدعاية الموالية أو قمع المعارضين بشكل عنيف. ولكن إذا كان النظام السلطوي محصناً بدرجة عالية من المؤسسية، فإنه سيكون قادراً على الإفلات من أثر العقوبات الدولية وسيتمكن من توليد مصادر جديدة للدخل غير خاضعة لهذه العقوبات، وهو ما يتوفر لنظم الحكم العسكرية أو ذات الحزب المهيمن وليس للنظم الشخصية.

من جهة ثانية، قد يكون الخارج مصدراً للدخل عبر المساعدات الدولية التي تقدم للنظم السلطوية مما يزيد قدرتها على شراء الولاءات وتوسيع قاعدتها الشعبية وتوزيع المكاسب بين النخبة الموالية. وبالمثل قد تستخدم هذه المساعدات في حسم معارك السيطرة داخل النظم السلطوية سواء كانت ضد تهديد شعبي أو ضد انقلاب من النخبة. وفي كل الأحوال يحدد المستوى العام للتعليم في النظم السلطوية مدى تأثير المساعدات الدولية، فإذا كان

مستوى التعليم مرتفعاً، يمكن إعادة توزيع هذه المساعدات في بناء مؤسسات لتعزيز الرقابة الشعبية وتقاسم السلطة والموارد بشكل أكثر عدلاً بما يقلل من قدرة النظام السلطوي على إحكام سيطرته. ولكن إذا كان مستوى التعليم منخفضاً، فإن المساعدات الدولية ستصب حتماً في شبكات الانتفاع الزبائنية التي يعزز بها الحاكم السلطوي سيطرته ويطيل بها بقائه.

ويتصل بفهم النظم السلطوية بشكل أفضل النظر في مآل النظم السلطوية تبعاً لاستراتيجيات البقاء التي استخدمها الحاكم السلطوي. فاستخدام القمع غير العنيف يُطيل عمر النظم السلطوية وعندما تنتهي فإنها تنتهي بشكل سلمي عبر تداول السلطة من خلال انتخابات أو تفكك محدود وغير عنيف للنخبة الحاكمة. ولكن استخدام القمع العنيف بشكل موسع من جانب الحاكم السلطوي فإنه يؤدي لتآكل شرعية مؤسسات تقاسم الموارد التي تساعد على إدارة المساومات بشكل سلمي، مما يؤدي إلى حتمية استخدام العنف المقابل من جانب المعارضين. ولذا فكلما اتسع نطاق العنف المستخدم من الحاكم السلطوي، كلما ارتفعت حظوظ المعارضة العنيفة لسلطته، ورغم إطالة العنف لعمر الحكم السلطوي فإنه عندما ينتهي سينتهي بشكل عنيف. وكلما ارتفعت نسبة العنف في إنهاء الحكم السلطوي كلما انخفضت حظوظ تحول هذا النظام إلى الديمقراطية ويرفع من حظوظ استمرار السمة السلطوية سواء عبر تنصيب حاكم سلطوي آخر ونخبة حكم جديدة وقواعد مختلفة لتقاسم الموارد بين النخبة الحاكمة.

الخاتمة:

حاولنا في هذا البحث التصدي لقراءة ومراجعة وتحليل أدبيات النظم السلطوية للوقوف على مقاربتها لدراسة الأبعاد المختلفة لهذه النظم. وخلصنا إلى أن دراسات النظم السلطوية تنقسم بالأساس إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية، الأول يركز على عامل واحد فقط في فهم النظام السلطوي، وهو نقطة اختلافه عن النظام الديمقراطي. وهذه الدراسات ركزت على تعريف وتصنيف النظام السلطوي ولم تتعداها لما هو أبعد في فهم تفاعلاته الداخلية.

الاتجاه الثاني يركز على دراسة استراتيجيات بقاء النظم السلطوية وهو اتجاه ثري للغاية في دراساته لأنه يتصدى لعدة عوامل. إلى جانب التعريف والتصنيف، فإنه ينظر أيضاً لاستراتيجيات البقاء سواء كانت استمالة أو قمع وينظر كيف يتطور النظام السلطوي مؤسسات وتفاعلات لاستخدام أدوات البقاء تلك. وهو الأمر الذي يضيء على التفاعلات الداخلية للنظم السلطوية من حيث أنواع النخبة وشروط تماسكها وطبيعة التفاعل فيما بينها وبين الحاكم السلطوي، وبين هذا الأخير والمعارضة والجمهور الواسع والطبقات والإثنيات المختلفة من المجتمع. كما يضيء أيضاً على أنماط القمع المستخدم من أجل البقاء وشروط استخدامها بعد فشل استراتيجيات الاستمالة في إنهاء التهديد. ورغم نجاح هذا الاتجاه في تقديم مقارنة ثرية تلقي الضوء على استراتيجيات البقاء والتفاعلات الداخلية للنظم السلطوية، فإنه عجز عن تفسير مآلات النظم السلطوية. ولذا فإن هذه المقاربة التي تركز على استراتيجيات البقاء تعتبر مثالية في سبيل إلقاء نظرة ساكنة على النظم السلطوية ولكن إذا أردنا مقارنة تكشف دينامية النظم السلطوية لابد من إضافة مصير أو مآل هذه النظم إلى التحليل.

وهنا تبرز أهمية الاتجاه الثالث الذي يدرس النظم السلطوية في إطار ديناميكي متحرك، حيث يحلل استراتيجيات البقاء ثم يربطها بمآل النظم السلطوية ومن ثم يستخلص النتائج المترتبة على استخدام كل استراتيجية من هذه الاستراتيجيات. تعتبر هذه الطائفة الثالثة من الأدبيات هي الأكثر ديناميكية وشمولاً لدراسة النظم السلطوية لأنها تسمح بمراقبة تأثير مختلف استراتيجيات بقاء هذه النظم بشكل متزامن وترسم علاقات تأثير وتأثر بين كل استراتيجية للبقاء وبين مؤسسات النظام ومدى تماسك النخبة ومآل النظام بعد استخدام هذه الاستراتيجيات.

نخلص من استعراض أدبيات النظم السلطوية أن قدرة هذه الدراسات على تفسير كنه النظم السلطوية تتسع كلما تعددت الأبعاد التي ترصدها الدراسة. فمقاربة النظم السلطوية عبر التعريف والتصنيف فقط، ترصد هذه النظم في وضع ثابت أو ساكن يحلل الأنواع ولا يتخطى ذلك إلى تحليل التفاعل. بينما يعطي إضافة تحليل استراتيجيات بقاء النظام

لهذه الصورة الثابتة للنظم السلطوية دينامية تسمح برصد تفاعلاتها الداخلية وكيف تؤدي هذه التفاعلات إلى إطالة عمرها من خلال المؤسسات وتحالفات النخب لتتقاسم السلطة والتلاعب بالموارد واستخدام القمع بدرجاته أو أثر عوامل أخرى مثل المساعدات أو العقوبات الاقتصادية على تماسك وبقاء النظم السلطوية.

ولكن تبني مقارنة متعددة الأبعاد يسمح بتحليل بقاء النظم السلطوية بدينامية أكبر ويسمح أيضاً بتأمل تطوراتها وتحولاتها عبر الزمن، مما يُنتج تحليل ثري عن النظم السلطوية خلال حكمها وبعد انتهائها. ولذا فإن المقارنة متعددة الأبعاد تعتبر هي المقارنة المثلى التي تسمح بدراسة النظم السلطوية بشكل شامل ولكنها في المقابل تحتاج لجهد بحثي كبير من أجل الإلمام بالحالة محل الدراسة من عدة زوايا. كما أنها تحتاج أيضاً جهداً مضاعفاً لإنتاج تراكم غني من دراسات الحالة بشكل يسمح بمقارنة هذه الحالات واستراتيجيات البقاء التي وظفتها ورصد أثر هذه الاستراتيجيات على تحولات هذه النظم في نفس الوقت. الأمر الذي يعطي أهمية قصوى لدراسات حالة النظم السلطوية مع تطبيق هذه المقارنة متعددة الأبعاد على كل حالة من أجل إثراء دراسة النظم السلطوية وفهم تصنيفاتها واستراتيجيات بقائها وتفاعلاتها الداخلية، فضلاً عن مآلاتها بعد إعمال هذه الاستراتيجيات.

Acknowledgments

Funding statement: No funding available.

Conflict of interest statement: The authors declare no conflict of interest.

قائمة المصادر:

إطيش، أنس كمال حسين. 2023. "السلطوية الانتخابية وإشكالية الشرعية في النظم السياسية المختلفة." *حوليات آداب عين شمس* 51، عدد 1 (فبراير): 1-21.

<https://doi.org/10.21608/AAFU.2023.291766>

العفيفي، فتحي محمد عبد الحليم. 2008. "الخليج العربي التعددية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية: دراسة في تحرير الاحتكار." *مجلة المستقبل العربي* 31، عدد 353 (يوليو): 48-66.

<http://search.mandumah.com/Record/211699>

حسين، ابتسام علي مصطفى. 2014. "المجال العام في الدولة السلطوية: القوة بين الخطاب والفاعلين." *مجلة آفاق سياسية*، العدد 12 (ديسمبر): 49-60.

<http://search.mandumah.com/Record/649862>

عبد الرازق، مرسى عبد الكريم صالح. 2020. "إشكالية بناء الدولة في إفريقيا: قراءة في الأطروحة السلطوية." *مجلة المستقبل العربي* 43، عدد 501 (نوفمبر): 40-55.

<http://search.mandumah.com/Record/1175636>

مقران، رشيد. 2021. "نظرية الأنظمة الهجينة في علم السياسة: بين الديمقراطية المعيبة والسلطوية الانتخابية." *مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية*, العدد 35 (يونيو): 158-167.

<http://search.mandumah.com/Record/1216829>

List of References:

- Abdel Razek, Morsi Abdel Karim Saleh. 2020. "The Problematic of State-Building in Africa: A Reading in the Authoritarian Thesis." *Arab Future Journal* 43, no.501 (November): 40–55. <http://search.mandumah.com/Record/1175636> (in Arabic).
- Al-Afifi, Fathi Mohamed Abdel Halim. 2008. "The Arab Gulf: Political Pluralism and the Problem of Authoritarian Bureaucracy: A Study in Monopoly Liberalization." *Arab Future Journal* 31, no.353 (July): 48–66. <http://search.mandumah.com/Record/211699> (in Arabic).
- Boix, Carles, and Milan W. Svoblik. 2013. "The Foundations of Limited Authoritarian Government: Institutions, commitment, and Power-sharing in Dictatorships." *The Journal of Politics* 75, No.2 (April): 300-316. <https://doi.org/10.1017/S0022381613000029>
- Diamond, Larry Jay. 2002. "Elections without Democracy: Thinking About Hybrid Regimes." *Journal of Democracy* 13, No.2 (April):21-35. <https://doi.org/10.1353/jod.2002.0025>
- Easton, David. 1965. *A Framework for Political Analysis*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Folch, Abel Escriba. 2013. "Repression, Political Threats and Survival under Autocracy." *International Political Science Review* 34, No.5 (July):543-560. <https://doi.org/10.1177/0192512113488259>
- Folch, A. Escriba, and Joseph Wright. 2010. "Dealing with Tyranny: International Sanctions and the Survival of Authoritarian Rulers." *International Studies Quarterly* 54, No.2 (June): 335-359. <https://doi.org/10.1111/j.1468-2478.2010.00590.x>
- Frantz, Erica. 2007. "Tying the Dictator's hands: Leadership survival in Authoritarian Regimes." SSRN. March 27, 2007. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=975161
- Ghandhi, Jennifer. 2008. *Political Institutions under Dictatorships*. New York: Cambridge University Press.
- Geddes, Barbara, Joseph Wright, and Erica Frantz. 2014. "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set." *Perspectives on Politics* 12, No.2 (June): 313-331. <https://doi.org/10.1017/S1537592714000851>
- Heydemann, Steven. 2007. "Upgrading Authoritarianism in the Arab World." Analysis Paper. Washington, Dc: The Saban Center for Middle East Policy of the Brookings Institution. October 13, 2007. <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/10arabworld.pdf>
- Hussein, Ibtisam Ali Mustafa. 2014. "The Public Sphere in the Authoritarian State: Power between Discourse and Actors." *Political Horizons Journal*, no.12 (December): 49–60. <http://search.mandumah.com/Record/649862> (in Arabic).

- Itbeish, Anas Kamal Hussein. 2023. "Electoral Authoritarianism and the Problematic of Legitimacy in Different Political Systems." *Annals of Ain Shams Arts* 51, no.1 (February): 1–21. <https://doi.org/10.21608/AAFU.2023.291766> (in Arabic).
- Kalyvitis, Sarantis, and Irene Vlachaki. 2009. "Misused Financial Aid, Political Aid and Regime Survival." SSRN. October 19, 2009. <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1489897>
- Karvonen, Lauri. 2008. *Dictatorship: On the Political Systems of Unfreedom*. Stockholm: SNS Publishing.
- Levitsky, Steven, and Lucan A. Way. 2002. "Elections without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism." *Journal of Democracy* 13, No.02 (April):51-65. <https://doi.org/10.1353/jod.2002.0026>
- Liden, Gustav. 2014. "Theories of Dictatorships: sub-types and Explanations." *Studies of Transition States and Societies* 6, No.1 (June): 50-67. <https://doi.org/10.58036/stss.v6i1.173>
- Linz, Juan. 2000. *Totalitarian and authoritarian regimes*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
- Moqran, Rachid. 2021. "The Theory of Hybrid Regimes in Political Science: Between Flawed Democracy and Electoral Authoritarianism." *Al-Manara Journal for Legal and Administrative Studies*, no.35 (June): 158–167. <http://search.mandumah.com/Record/1216829> (in Arabic).
- Shkel, S. Nikolaevich, and Eduard S. Gareev. 2015. "Durability of the Authoritarian Regimes: The Role of Procedural Factors." *Asian Social Science* 11, No.19 (July):205-210. <https://doi.org/10.5539/ass.v11n19p205>
- Slater, Dan. 2008. "Democracy and Dictatorship Do not Float Freely: Structural Sources of Political Regimes in Southeast Asia." in *Southeast Asia in Political Science: Theory, Region, and Qualitative Analysis*, edited by Erik M. Kuhonta, Dan Slater, and Tuong Vu, 55-79. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Svolik, Milan W.. 2012. *The Politics of Authoritarian Rule*. New York: Cambridge University Press.
- Wong, Stan Hok-Wui. 2012. "Authoritarian Co-optation in the Age of Globalisation: Evidence from Hong Kong." *Journal of Contemporary Asia* 42, No.2 (April):182-209. <https://doi.org/10.1080/00472336.2012.668348>